

الولايات المتحدة الأمريكية: منظمة العفو تسعى إلى مراجعة قضية "الكوبيين الخمسة"

بعثت منظمة العفو الدولية اليوم بتقرير إلى حكومة الولايات المتحدة فصلت فيه بواعث قلقها بشأن نزاهة المحاكمة التي أجريت لخمسة رجال أدينوا في 2001 بتهمة العمل كعملاء استخبارات لكوبا وبتهم ذات صلة. ويقضي الرجال الخمسة أحكاماً بالسجن تتراوح ما بين 15 سنة والسجن المؤبد في السجون الاتحادية للولايات المتحدة.

وحوكم الرجال الخمسة - وهم المواطنون الكوبيون فرناندو غونزاليز، وجيراردو هيرانانديز، ورامون لابانيينو؛ ومواطني الولايات المتحدة أنطونيو غويريرو، ورينيه غونزاليز - في ميامي وأدينوا بتهم مختلفة، بما في ذلك التصرف كعملاء مسجلين لجمهورية كوبا والتآمر للتصرف كذلك، وتزوير وثائق هوية وإساءة استخدامها، وفي حالة ثلاثة من المتهمين، التآمر لنقل معلومات تخص الدفاع القومي. وأدين جيراردو هيرانانديز بتهمة أخرى هي التآمر لممارسة القتل العمد استناداً إلى دوره المزعوم في عملية إسقاط كوبا في 1996 طائرتين تشغلها منظمة مناهضة لكاسترو في الولايات المتحدة تحمل اسم "إخوان من أجل الإنقاذ" وقتل فيها أربعة أشخاص.

وفي رسالة إلى النائب العام للولايات المتحدة، إريك هولدر، بعثت بها في 4 أكتوبر/تشرين الأول مرفقة بالتقرير - المعنون قضية "الكوبيين الخمسة"، رقم الوثيقة: AMR 51/093/2010 - قالت منظمة العفو الدولية إنها رغم عدم اتخاذها موقفاً بشأن ذنب الرجال الخمسة أو براءتهم من التهم الموجهة ضدهم، إلا أنها تعتقد أن ثمة شكوكاً تلف نزاهة المحاكمة وحيثما لم يتم تبديدها عقب الاستئناف.

وأحد بواعث القلق المركزية بشأن نزاهة المحاكمة هو عقدها في ميامي، نظراً للعداء الطاعني للحكومة الكوبية في المنطقة وللتغطية الإعلامية ولأحداث أخرى وقعت قبل وأثناء المحاكمة. وكما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية، فإن ثمة شواهد تشير إلى أن هذه العوامل جعلت من المستحيل ضمان الحياد التام لهيئة المحلفين.

وشملت بواعث القلق الأخرى مسائل تتعلق بقوة الأدلة التي سيقى لإسناد تهمة التآمر بقصد القتل في قضية جيراردو هيرانانديز، وبما إذا كانت ظروف توقيف الرجال الخمسة لفترة ما قبل المحاكمة، التي لم تتح لهم أثناءها سوى فسحة محدودة للاتصال بمحاميتهم وللإطلاع على الوثائق، قد قوّضت حقهم في الدفاع.

ودعت منظمة العفو الدولية الحكومة إلى مراجعة القضية وتصحيح أي ظلم وقع من خلال إجراءات لممارسة الرحمة أو أية وسيلة مناسبة أخرى إذا ما ثبت أن أي استئنافات قانونية أخرى غير ذي جدوى.

كما أكدت منظمة العفو الدولية على بواعث قلقها بشأن عدم سماح حكومة الولايات المتحدة على نحو متكرر بإصدار سمي دخول مؤقتتين إلى الولايات المتحدة للزوجتين الكوبيتين لاثنين من السجناء، وهما رينيه غونزاليز وجيراردو هيرانانديز، لزيارة زوجيهما. وتساور المنظمة بواعث قلق من أن مثل هذه الحظر الكلي أو الدائم المفروض على زيارات الزوجتين يشكل عقوبة إضافية ويتناقض مع المعايير الدولية للمعاملة الإنسانية للسجناء وواجبات الدول في حماية الحياة الأسرية. وتواصل منظمة العفو الدولية حث الحكومة على منح الزوجتين تأشيرة دخول مؤقتة على أساس إنساني.

خلفية إضافية

قُبض على السجناء الخمسة في ميامي في 1998. ولم ينكروا أنهم يعملون عملاء للحكومة الكوبية؛ بيد أنهم أنكروا معظم التهم الخطيرة الموجهة ضدهم وادعوا أن دورهم هو التركيز على الجماعات الكوبية في المنفى الناشطة في ميامي والمسؤولة عن أعمال عدائية ضد كوبا، وليس خرق الأمن القومي للولايات المتحدة. ولم يقدم أي دليل ضدهم أثناء المحاكمة يبيّن أن المتهمين قد تعاملوا مع أية معلومات سرية أو نقلوا مثل هذه المعلومات.

وفي مايو/أيار 2005، تبني "فريق العمل بشأن الاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة" رأياً بخصوص القضية خلص فيه إلى أن حكومة الولايات المتحدة لم تكفل للكوبيين الخمسة محاكمة عادلة طبقاً للمادة 14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". واستند في رأيه إلى عدد من الأسس، بما في ذلك التأثير المتحيز لعقد المحاكمة في ميامي. كما وجد أن ظروف اعتقال المتهمين لفترة ما قبل المحاكمة والتصنيف الأولي لجميع الوثائق المتعلقة بالقضية على أنها "سرية" أضعف إمكانات إعداد دفاع كاف وقوض التوازن المتكافئ بين الادعاء والدفاع.

وفي أغسطس/آب 2005، نقضت هيئة من ثلاثة قضاة في محكمة استئناف الولايات المتحدة للدائرة 11 بالإجماع أحكام إدانة الرجال الخمسة استناداً إلى ما تبين لها من طغيان نمط من التحامل المجتمعي في ميامي ضد حكومة كاسترو مضافاً إلى عوامل أخرى انتقصت من حقهم في محاكمة عادلة. واستأنفت حكومة الولايات المتحدة القرار ونقضت محكمة استئناف بهيئة كاملة القرار بأغلبية 10 قضاة مقابل اثنين.

وثبّتت محكمة الاستئناف إداناتهم في يونيو/حزيران 2008، مع أنها عدّلت حكمي السجن المؤبد الصادرين بحق اثنين من المتهمين وتم تخفيفهما لاحقاً. وجيراردو هيرنانديز هو الوحيد من بين الخمسة الذي لا يزال يقضي حكماً بالسجن المؤبد (حيث صدر بحقه حكمان بالسجن المؤبد). وفي يونيو/حزيران 2009، ردّت المحكمة العليا للولايات المتحدة التماساً بالسماح للرجال الخمسة بأن يستأنفوا ضد إداناتهم دون إبداء الأسباب.

وفي يونيو/حزيران، قُدّم استئناف جديد أمام محكمة المقاطعة (للمحاكمة)، وبصورة جزئية استناداً إلى ظهور أدلة جديدة بأن الصحفيين الذين كتبوا مقالات وتعليقات متحاملة ضد المتهمين في القضية في وقت المحاكمة كانوا موظفين مدفوعي الأجر لحكومة الولايات المتحدة أثناء عملهم لدى وسائل إعلام معادية لكاسترو في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تعقد بعد جلسة استماع عقب ما تم من استئناف للأحكام.